Route Educational & Social Science Journal

Volume 6(3) ; February 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
30.12.2018	10.2.2019	15.2.2019

انهيار الدولة العثمانية وقيام تركيا العلمانية

The collapse of the Ottoman Empire and the establishment of secular Turkey

الدكتور الحاج موسى بن عمر

Dr. Hadj Moussa BEN AOUMEUR

أستاذ محاضر بقسم التاريخ والجغرافيا بالمدرسة العليا للأساتذة. بوزريعة الجزائر

الملخّص

إن للدولة العثمانية تاريخا عريقا ضاربا بجذوره في أعماق الزمن، فقد كانت إمبراطورية واسعة وذات أهمية كبيرة من الناحية التاريخية، بكيانها السياسي القوي والمستقر، بعد أن عمرت أكثر من ستة قرون، واجتاحت جيوشها مناطق واسعة من العالم، وحقّقت باسم الإسلام انتصارات باهرة، وقد واجهت هذه الدولة عدة تكتلات صليبية، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت تنهض من كبوتها وعثراتها وتعيد بناء قوتها ومواصلة مسيرتها.

وخلال القرن 19م وبداية القرن 20م شهدت الدولة العثمانية أحداثا مهمة وتغييرات جذرية ساهمت في نخر جسدها تمثلت أساسا في التنافس بين الدول الأوروبية لتقسيم تركتها فيما اصطلح عليه بممتلكات الرجل المريض، أو المسألة الشرقية؛ في حين مثّلت التطورات الداخلية عوامل مهمة لتحديد مآل الخلافة العثمانية وقلب نظام الحكم السائد فيها، وكان لشخصية مصطفى كمال دور فعال في بناء أسس النظام الجديد على أسس الحداثة والتطور الحاصل في أوروبا.

والهدف المتوخى من هذا البحث هو الوقوف على الظروف التي واكبت انهيار الدولة العثمانية، وما إذا كان إسقاط مصطفى كمال للخلافة نابعا عن إرادة ذاتية منه، أو هناك يد خفية تخطط بسرية، فجاء موضوعنا تحت عنوان انهيار الدولة العثمانية وقيام تركيا العلمانية، والبحث في هذا الموضوع يطرح إشكالية رئيسية.

تتناول الإشكالية بالدراسة والتحليل طبيعة الظروف التي ساعدت على سقوط هذه الدولة العظيمة؟ وكيف تمكّن مصطفى كمال أتاتورك من تغيير ثوابتها وتحويلها إلى دولة علمانية حديثة؟ وقد أردفنا هذه الإشكالية بجملة من التساؤلات هي:

من هم الاتحاديون؟ وفيم تمثلت أهم نشاطاتهم العسكرية والسياسية؟

كيف تمكن أتاتورك من إسقاط الخلافة العثمانية؟ وما هي أهم الإجراءات التي اتخذها في تحديث تركيا؟ وكيف كان موقف المعارضة الإسلامية منها؟

ولقد خلصت من خلال هذه الدراسة إلى أنّ الدولة العثمانية لم تستطع الصمود أمام التحديات الأجنبية والمؤامرات والحركات القومية الماسونية والصهيونية، التي تكاتفت جميعها وأطاحت بالدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وقامت مكانها دولة تركيا العلمانية الحديثة.

وجاءت التجربة الكمالية التي وإن أخذت في الحسبان المكون القومي لهوية الشعب التركي، إلاّ أنها ألغت المكّون الديني للهوية، فلم تعبر بما يكفي عن إرادة الشعب وتطلعاته، فكان ذلك عاملا أساسيا لمحدودية التجربة الكمالية وجمودها، وتحجيم دور تركيا الإقليمي.

غير أنّ أصالة الشعب التركي من جهة، وحيوية نخبه الفكرية الأصيلة من جهة أخرى؛ كانتا أساسين متينين لانطلاق مرحلة جديدة من النضال الوطني وتصحيح هوية النظام السياسي التركي بما يؤهله لتمثيل حقيقي للأمة التركية واستعادة دورها الإقليمي والحضاري.

الكلمات المفتاحية:

الدولة العثمانية، تركيا، الاتّحاد والترقّي، مصطفى كمال.

The summary

The Ottoman Empire had an ancient history that was rooted in the depths of time. It was a vast and historically important empire with its strong and stable political entity, more than six centuries old. Its armies invaded large areas of the world and achieved great victories in the name of Islam. This country faced several Crusader blocs, yet it rose from its stalemate and its fortunes, rebuilt its strength and continued its march.

During the 19th century and the beginning of the 20th century, the Ottoman Empire witnessed important events and radical changes that contributed to its weakening. This was mainly the competition between the European countries to divide their legacy into the so-called sick man's property or the Eastern question. The internal developments represented important

factors for determining the fate of the Ottoman caliphate and overthrowing the regime Prevailing in them. Mustafa Kemal's character played an active role in building the foundations of the new system and joining the modernity and development of Europe.

The purpose of this research is to try to identify the circumstances that coincided with the collapse of the Ottoman Empire, and whether the overthrow of Mustafa Kemal of the caliphate stemmed from his own will, or there is a hidden hand secretly planning. The research on this subject poses a major problem.

The problem is to examine the nature of the circumstances that helped topple this great state; and how did Mustafa Kemal Ataturk succeed in changing its morals and turning it into a modern secular state?

This dilemma was accompanied by some questions:

Who are the federalists? What were their most important military and political activities?

How did Ataturk overthrow the Ottoman caliphate? What are the most important steps taken to modernize Turkey? How was the position of the Islamic opposition?

I concluded from this study that the Ottoman Empire was unable to resist foreign challenges, internal and external conspiracies, national movements, Masonic and Zionism, all of which united to overthrow the Ottoman Empire at the end of the First World War.

The Kemalist experience, which took into account the national component of the identity of the Turkish people, eliminated the religious component of Turkish identity. It did not reflect enough on the will and aspirations of the people.

The authenticity of the Turkish people, on the one hand, and the vitality of its intellectual elite on the other, were a solid foundation for launching a new phase of the national struggle and correcting the identity of the Turkish political system, thus enabling it to truly represent the Turkish nation and restore its regional and civilizational role.

المدخل

تشغل الدولة العثمانية حيزا كبيرا في التاريخ سواء تاريخ العالم الإسلامي أو تاريخ العالم الأوروبي المسيحي، فقد عاشت الدولة العثمانية أكثر من ستة قرون، اجتاحت جيوشها الإسلامية العثمانية أقاليم شاسعة في جنوب شرق أوروبا ووسطها، وهي أقاليم لم تخضع من قبل لحاكم مسلم، وغدت دولة آسيوية أوروبية إفريقية.

صارت الدول الأوروبية منذ مؤتمر باريس المنعقد في1856م تتدخل في أمور الدولة العثمانية بكل حرية، وتنظر هذه الدول إلى الدولة العثمانية نظرتها إلى مريض على فراش الموت، يجب البحث في تقسيم تركته، وأصبحت الخزينة في حالة إفلاس، حيث بلغت ديونها حتى عام 1856م ثلاثة مليارات وثلاثة عشر مليون فرنك ذهبي (فريد بك، 1981، 744).

وفي هذه الحال التي كانت في منتهى السوء والاضطراب داخليا وخارجيا، تولّى السلطان عبد الحميد الثاني[1]، السلطنة فاتخذ خطوات مهمة لإصلاح الأوضاع (السلطان عبد الحميد الثاني، 1997، 11)، لكن الحرب التي فرضت عليه مع روسيا في 1878 م كانت خسارة فادحة على الدولة والأمة، وقد حاول السلطان تفادي وقوع هذه الحرب بجنوحه إلى الحلول السياسية؛ لولا أنّ مجلس الوزراء اتخذ قراره بضرورة شن الحرب. ونتيجة للهزيمة التي م نيت بها الدولة العثمانية، تقدّمت القوات الروسية حتى وصلت أسوار إسطنبول، حينئذ اضطرت الدولة العثمانية إلى قبول شروط قاسية نصت عليها معاهدة أيا ستيفانوس[2](السلطان عبد الحميد الثاني، 1997، 26)

كما ظهر التعصب الديني والدعوات القومية والجمعيات ذات الأهداف السياسية بإيحاء من الدول الغربية، وكانت أهم مراكز هذه الجمعيات في بيروت وإسطنبول. وقد كان للتنصير دور كبير في تحريك الجمعيات التي أسست في بيروت والتي كان من مؤسسيها نذكر بطرس البستاني وناصف اليازجي، أما التي أنشئت في إسطنبول فقد ضمت مختلف العناصر والفئات، وكان لليهود دور كبير في تأسيسها خاصة يهود الدونمة، وقد كانت هذه الجمعيات تتحرك بتوجيهات الماسونية العالمية (الخراشي، 1420هـ، 21)

من خلال هذه الدراسة نحاول الوقوف على الظروف التي واكبت انهيار الدولة العثمانية، وعلى الخلفيات الذاتية والموضوعية وراء إسقاط مصطفى كمال للسلطنة والخلافة، وإقامة جمهورية تركيا الحديثة على أنقاضها. وستتم معالجة الموضوع من خلال الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع والدراسات المتخصصة وغير المتخصصة. وكان لزاما علينا اعتماد المنهج التاريخي باستخدام الأسلوبين الوصفي والتحليلي. وذلك من خلال تتبع أهم الأحداث، ورصد المراحل الانتقالية المفصلية التي مرت بها الدولة العثمانية قبل انهيارها وزوالها وكذا أهم المحطّات التي أسست للعهد الجمهوري لتركيا المعاصرة، دون إغفال أهمية المعارضة الإسلامية التي واجهها مصطفى كمال أتاتورك.

المبحث الأول: حكم الاتحاديين

بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني وعزله من منصبه أصبح نظام الحكم في الدولة العثمانية تحت سيطرة الاتحاديين الذين نادوا بتحديث تركيا وإعادة العمل بدستور 1876م، كما برزت جمعية الاتحاد والترقي التي تعتبر القوة الرئيسية التي تبنت الحكم والسلطة، وعملت على تثبيت أهدافها بأي طريقة كانت.

1. ظهور الاتحاديين وتطورهم السياسي

الاتحاديون هم أعضاء جمعية الاتحاد والترقي الذين تولّوا السلطة بعد إعلان الدستور الثاني عام 1908م، ويرجع الباحثون بداية ظهور تلك الجمعية إلى عهد السلطان عبد العزيز(حراز، (د.س.ن.)، 58)؛ ففي 1889م كون جماعة من طلبة المدرسة الطبية العسكرية الإمبراطورية في الأستانة منظمة هدفها عزل السلطان. وكان وراء تكوين هذه الجماعة الذي مثّل البداية الحقيقية لجمعية تركيا الفتاة، رجل ألباني اسمه إبراهيم تيمو الذي كان طالبا في المدرسة الطبية العسكرية بفرنسا، واستطاع من خلالها أن يتعرف على عدد من الطلاب الذين يتفقون معه في فكره وآرائه، وفي مارس 1889م تباحث تيمو مع ثلاثة من هؤلاء الطلاب وهم: إسحاق سكوتي، مُحَمَّد رشيد الشركسي وعبد الله جودت، واقترح عليهم أن يكونوا جمعية سرية، وأصبح هؤلاء الأربعة نواة الجمعية (رامزور، 1960، 50).

وكانت الطريقة لمعرفة الأعضاء بعضهم على بعض باستعمال الأرقام السرية، وذلك بإعطاء رقم لكل عضو في كل خلية جديدة في تلك المنظّمة على شكل عدد كسري، فكان رقم الخلية هو المقام ورقم العضو هو البسط، ثم انتشرت هذه الحركة بسرعة وامتدت إلى المدارس الحكومية العالية الأخرى في الأستانة كالكلية العسكرية، ثم انضم إليها بعض الشخصيات البارزة ذات النفوذ (رامزور، 1960، 50).

كان مركز جمعية تركيا الفتاة في باريس وكان لها فروع في برلين وسالونيك واستانبول. وفي سنة 1889م انضم إلى الجمعية في باريس أحمد رضا بك[3]الذي فتن بأوروبا وبأفكار الثورة الفرنسية، ثم ترأس الجمعية بعد أن أصبح أشهر رجال "تركيا الفتاة" في أوروبا (الخراشي، 1420، 23).

وفي سنتي 1894و1895م أخذ أعضاء هذه الجمعية يفرون إلى أوروبا أين تمركز معظمهم في باريس، وقد كانت الجمعية تصدر صحف رسمية تتبنى أفكارها مثل صحيفة مجلس الأمة (شورت أمت)، واتخذت من مصر مقرا لها، كما كانت تصدر صحيفة في باريس باسم مشورت، وهكذا استمرت تلك الجمعية في التوسيع وزيادة تحركاتها ونشاطها إلى أن استطاعت أن تعلن الدستور وتخلع السلطان عبد الحميد (أورخان، 2008، 271).

ولقد كان لجمعية الاتحاد والترقي جانب سري تشكّلت وفقه خلايا الاتحاد والترقي داخل البلاد، مع التزام أقصى إجراءات الحيطة والحذر؛ وجانب آخر علني تكونت وفقه خلايا الاتحاد والترقي خارج حدود الدولة العثمانية وخصوصا في أوروبا (الخراشي، 1420، 50).

وفي عام 1906م بدأت محاولات لإعادة بناء الجمعية داخل الدولة العثمانية، وقد جرى العمل على إدماج جمعية الاتحاد والترقي التي كان مقرها في باريس وجمعية الحرية العثمانية التي كان مقرها في سالونيك، وفي 27 أيلول/سبتمبر 1907م تم الاتفاق بصفة نهائية على إدماج الجمعيتين في جمعية واحدة حملت الاسم القديم "جمعية الاتحاد والترقي" (الهلالي، 2004م، 182)، وكان هدفها الأساسي هو إعادة العمل بالدستور الذي وضعه مدحت باشا (حلاق، 1986، 330).

وبهذا الاندماج عرفت الجمعية مرحلة جديدة واتسعت بشكل أسرع وتمكنت من كسب دعم وتأييد عدد من اليونانيين والبلغار والألبان، وفي أواخر عام 1907م وبهدف جمع كل التنظيمات المعارضة للسلطان في برنامج عمل ثوري موحد؛ قرر مؤتمر أحزاب المعارضة العثمانية بالإجماع على إرغام السلطان عبد الحميد الثاني على التنازل عن السلطة، وتغيير الإدارة القائمة جذريا، وتأسيس نظام تمثيلي وحكومة دستورية (عبد، 2014، 286).

ولقد عقدت جمعية الاتحاد والترقّي اجتماعاتها الأولى في المحفل الماسوني الإيطالي، وفتحت السفارات الأجنبية للمعارضة، كما كانت بريطانيا وفرنسا سباقتين لإيواء اللاجئين من معارضي الحكم الحميدي وتركتهم يعملون علنا لإسقاط السلطان، كما كانت إيطاليا تشجع هذه الميول وسهلت اتصالات عناصر الجمعية في الداخل والخارج من خلال البريد الأجنبي المتمتع بالحصانة (الأفغاني، 1976م، 102).

2. خطة الاتحاديين في الحكم والإدارة:

تولى الاتحاديون زمام الحكم في الدولة العثمانية بعد إعلان الدستور الثاني 1908م، لكنهم في بادئ الأمر لم يتسلموا الحكم مباشرة، بالرغم من أكثريتهم البرلمانية، فلم يشتركوا في وزارة كامل باشا[4] التي تألّفت بعد إعلان الدستور من غير وزير واحد وذلك لكي يديروا الأمور في الخفاء، من دون أن يظهروا ضمن السلطة المسؤولة، حتى تنسب مسؤولية الأخطاء إلى غيرهم، وكانت لجنتهم المركزية في سالونيك هي المسيطرة على الأمور مع التزامها الصفة السرية (الخراشي، 1420، 50-51). ولما مضى أكثر من 6 أشهر على تكوين وزارة كامل باشا، رأى الاتحاديون أن كامل باشا بشخصيته القوية وبعزمه على إصلاح الإدارة قد تزايد نفوذه بتجمع العناصر غير التركية حوله، فبذلك عملوا على الإطاحة به وبوزارته، مما جعل الفئات التي كانت تؤيده من الألبان والإغريق والأرمن تقوم بمعارضتهم، وانضم إليهم المتدينون من الترك، الذين أنشئوا جمعية باسم "اتحاد مُحَمَّدي"[5]، حيث كون هؤلاء جبهة معارضة لحكم الاتحاديين، وأدى هذا لظهور حركة تناهض الحكم الدستوري بوجه عام وتطالب بتطبيق الشريعة كاملة، وفي نوفمبر ظهر حزب جديد سمي باسم "الحرية والائتلاف" وضم كل المعارضين لبرنامج الاتحاد والترقي، واستطاعوا أن يشكّلوا معارضة نشطة حولت اتجاهات الرأي العام ضد الاتحاديين الذين سارعوا إلى حل البرلمان، ثم نقل قاعدتهم إلى اسطنبول (أوغلي، 1999، 129)، وعلى إثر نشوب الثورة في ألبانيا جرى إسقاط حكومة الاتحاديين وتولّي حكومة جديدة ذات طابع ليبيرالي فرضت على الضباط العاملين أن يقسموا على عدم الانضمام إلى جمعية سياسية سرية كانت أم علنية أو التدخل بأي شكل في شؤون الدولة الداخلية أو الخارجية (أوغلي، 1999، 130).

وقد انشغلت الحكومة الجديدة بمقاومة الغزو الإيطالي لليبيا وسرعان ما واجهت الحلف البلقاني الذي اقتربت قواته من العاصمة مما جعل أنور باشا يقود قوة صغيرة ويقوم بانقلاب قتل أثناءه وزير الحربية بنفسه، في الوقت الذي كان فيه مجلس الوزراء منعقدا، واستقالت الوزارة وشكل أنور وزارة إتحادية جديدة حكمت البلاد بأساليب غير ديمقراطية، إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى، وخلال هذه الفترة تم قمع أحزاب المعارضة ونفي زعمائها وتوالت أعمال القمع ولم ينته هذا العهد الديكتاتوري إلا بعد هزيمة

الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، حينئذ حلت لجنة الاتحاد والترقي نفسها وهرب زعماؤها إلى الخارج (آصاف، 1985، ص131).

المبحث الثاني: الدولة العثمانية والحرب العالمية الأولى

1. الدولة العثمانية من سياسة الحياد إلى الانحياز

لحقت بالد ولة العثمانية من جراء حكم الاتحاديين مصاعب كثيرة ومضار جسيمة، حيث لما قامت الحرب الطرابلسية مع إيطاليا عام 1911م، شنت دول البلقان الحرب ضد الدولة العثمانية سنة 1912(الخراشي، 1420، 47)، ثم اتجهت هذه الأخيرة نحو الحرب العالمية الأولى سنة 1914م، حيث انتقلت الدولة العثمانية من سياسة الحياد إلى المشاركة في الحرب العالمية الأولى بجانب ألمانيا.

لقد كان ذلك تحت الإدارة المطلقة للثلاثي البارز في جمعية الاتحاد والترقي، الذين تحكموا في مصير الدولة هم طلعت باشا[6]وأنور باشا[7]وجمال باشا[8]، كان شعارهم الحرية العدالة والمؤاخاة، لكنهم خدعوا الأمة بهذه الشعارات وقضوا عليها دون تجسيدها ودأبوا على الاستبداد في الرأي والحكم، فلم يقبلوا مشاركة أو مشورة من أحد، وتلاعبوا كذلك بالانتخابات لصالحهم (عبد الرحيم مصطفى، 1986، 280).

لقد كان أنور باشا ملحقا عسكريا في برلين لفترة من الزمن وكان يرى أنه ليست هناك قوة بإمكانها التغلب على الجيش الألماني، أما جمال باشا ميالا للسياسة الخارجية الفرنسية ولو أمكنه التفاهم مع فرنسا وبريطانيا لكان باستطاعته منع الاشتراك في الحرب العالمية بجانب ألمانيا، أما طلعت باشا القومي المتحمس للقومية التركية كان كل عالمه هو جمعية الاتحاد والترقي(أوزوتا، 1990م، 226).

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى أعلن الباب العالي حياده. وأكّد الحلفاء في 23 آب 1914م أن استمرار الدولة العثمانية في انتهاج سياسة الحياد وفصلها الضباط الألمان من الخدمة يكفلان احترام واستقلال أراضي الدولة خلال الحرب(محول، 2006، 15)؛ لكن في 11 أكتوبر 1914 قدم السفير الألماني وعدا سريا بتقديم بليوني قرش ذهبي إلى الحكومة العثمانية إذا ما أعلنت الحرب على الحلفاء، وبالفعل وصل الذهب في 21 من نفس الشهر وتمهد السبيل للعمل، فأصدر أنور باشا دون استشارة مجلس الوزراء أوامره

لقائد الأسطول العثماني في البحر الأسود الأميرال سوشون ببدء الأعمال العسكرية ضد روسيا (بركات، 2007، 22)، وهو يعلم أن ذلك كفيل بإدخال الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا، وفي 29 أكتوبر 1914 قصف الأسطول العثماني موانئ أوديسا وساستيول، وأغرق العديد من السفن الحربية الروسية. وحين لم تجب الدولة العثمانية على احتجاجات سفراء دول الوفاق أعلنت هذه الدول الحرب على الدولة. (طوران، 1985، 288).

وفي تصريح لندن الصادر في 4 سبتمبر 1914م تعهدت كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا بعدم توقيع أي منها صلحا منفردا مع أعدائها. ومن الواضح أن هذا التصريح يحسب على الدولة العثمانية بعد دخولها الحرب مع ألمانيا. وفي 5 نوفمبر من الشهر ذاته، وتطبيقا لهذا الاتفاق وعدت بريطانيا حليفتيها بأن تشترك معهما في رسم سياستها إزاء الدولة العثمانية في المستقبل، وهكذا عقدت بين دول الحلفاء خلال الحرب سلسلة من الاتفاقيات السرية التي استهدفت تقسيم الإمبراطورية العثمانية أهمها اتفاقية الأستانة[9] في 18 مارس 1915، ومعاهدة لندن[10] في 26 أفريل 1910م، واتفاقية سايكس بيكو[11] في 17 ماي 1917م. وفي المقابل وعدت بريطانيا الشريف حسين بدولة عربية في المشرق إذا ما أعلن الثورة ضد الدولة العثمانية وفق فحوى مراسلات حسين- مكماهون، كما وعدت اليهود بوطن قومي في فلسطين وهو ما عرف بوعد بلفور1917م (عبد الرحيم عبد الرحمان، 1998، 308).

وفي الوقت الذي كانت تواجه فيه الدولة العثمانية الغزو البريطاني للعراق والشام والثورة العربية المندفعة في الحجاز، كانت الثورة في روسيا على أشدّها في مارس 1917م، وتم استيلاء البلاشفة على الحكم، وانسحبت بذلك روسيا من الحرب وتخلت عن نصيبها من تركة "الرجل المريض"(طوران، 1995، 293).

2.نتائج الحرب العالمية الأولى على الدولة العثمانية

أدى دخول الولايات المتحدة الحرب إلى ترجيح كفة الحلفاء برغم خروج روسيا، وحين بدأت الأحداث تتحول لصالح الحلفاء انضم طلعت باشا إلى الألمان في محاولة للتوصل إلى هدنة[12] بوساطة الرئيس الأمريكي ويلسون، استنادا إلى مبادئه الأربعة عشر، كما بذلت مساع أخرى كثيرة للوصول لنفس الهدف، في حين سعت الأقليات الدينية وبخاصة الأرمن واليونانيين إلى استغلال الوضع الجديد لخدمة أغراضها،

فرحبت بالمنتصرين كلما دخلوا إحدى المدن العثمانية. وقد أدت روح التشفي التي صدرت عن الحلفاء والأقليات الدينية إلى نمو روح المقاومة لدى الأتراك (نوار، 2000، 134).

وابتداء من ديسمبر 1918م ظهرت مجموعة وطنية محلية أطلقت على نفسها اسم "جمعيات الدفاع عن الحقوق" أو "جمعيات مقاومة الظلم"، وكان ظهورها خاصة في المناطق التي دخلها الحلفاء، وفي خضم كل هذه الأحداث تأخر توقيع معاهدة الصلح مع الدولة العثمانية وتضاربت مصالح الحلفاء وأطماع الأقليات، ومرض الرئيس ويلسون الذي كان يتطلع لفرض انتداب أمريكي على الأناضول (عبد العزيز عمر، 2000م، 121).

ب. معاهدة سيفر: عقدت معاهدة الصلح مع الدولة العثمانية في 10 أوت 1920م في مدينة سيفر الفرنسية، وقد حددت هذه المعاهدة مصير الدولة العثمانية وجعلتها دولة آسيوية فحسب، وليس لها في الشاطئ الأوروبي سوى القسطنطينية وما يحيط بها من أراض. وقد نصت المعاهدة على تخلي الدولة العثمانية لصالح اليونان عما تبقى من تراقيا بما في ذلك أدرنة، ووضع الممرين البحريين البوسفور والدردنيل تحت إدارة دولية مع اعتبار الأراضي المجاورة لهما منزوعة السلاح، وتبقى اسطنبول تحت السيطرة الاسمية للدولة العثمانية، كما أقرت استيلاء اليونان على جزر بحر ايجة، وإيطاليا على جزر الدوديكانيز بما في ذلك جزيرة رودس وكذلك اعتراف الدولة العثمانية بالحجاز دولة مستقلة، ومنح الاستقلال الذاتي لكردستان (مخول، 2007، 19).

كما نصت المعاهدة على شروط أخرى قلصت سيادة الدولة العثمانية، حيث حددت الجيش العثماني بحوالي 50 ألف جندي يخضعون لإشراف الضباط الأجانب، وتقرر تشكيل لجنة جديدة يمثل فيها الحلفاء، مهمتها الإشراف على الدين العثماني العام وعلى ميزانية الدولة وعلى الضرائب والرسوم الجمركية والعملة والقروض العامة. وقد أرغم السلطان العثماني على توقيع المعاهدة تحت تهديد الأسطول البريطاني وقوات الحلفاء، غير أن الشعب التركي رفض الاستسلام، وأبى أن تتمزق بلاده على هذا النحو المزري، فثار على الأوضاع التي جاءت بها معاهدة سيفر، وكان مصطفى كمال قائد هذه المقاومة ضد الحلفاء (ياغي، 1995، 226-227).

من هنا فإن جميع العوامل السابقة كانت سببا في ضعف الدولة العثمانية واتجاهها نحو الانهيار. ويعتبر عهد السلطان عبد الحميد الثاني من الفترات التي عرفت ازدهار وتغيرات فكرية خاصة من خلال تبني ودعم حركة الجامعة الإسلامية من طرف هذا الأخير، رغم كل الإصلاحات التي قدمها السلطان عبد الحميد الثاني والتي شملت تقريبا جميع المجالات إلا أنّ معيقات ظهرت كان هدفها الأسمى هو إسقاط الخلافة العثمانية الإسلامية، الذي كان وراءه الجمعيات الماسونية واليهودية التي مثلت دعما ماديا ومعنويا للجمعيات المناهضة للسلطان عبد الحميد.

المبحث الثالث: إجراءات التغيير الكمالية وردّ فعل المعارضة الإسلامية

لقد برزت جمعية الاتحاد والترقي التي سعت وحققت هدفها المتمثل في خلع السلطان، وتولي السلطة والحكم وتطبيق الأفكار الحديثة تشبها بالدول الغربية، وقد عرفت سياسة الاتحاديين عدة نكبات مما أدى إلى وقوع الدولة العثمانية في شرك الدول الأوروبية خاصة بتغيير قرارها من الحياد إلى الدخول في غمار الحرب العالمية الأولى، والتي جعلتها تخضع لرغبات الدول الغربية وإجبارها على عقد معاهدات لاستغلالها وخدمة مصالحها، وبذلك أصبحت فريسة تسعى إليها كل الدول العظمى. وفي وسط كل الأحداث السابقة الذكر ظهرت شخصية مصطفى كمال الذي سيكون له دور كبير في إنهاء ما تبقى من الدولة العثمانية ليؤسس الدولة التركية الحديثة.

ومصطفى كمال أحد أقطاب الاتحاديين هو خريج المدرسة الحربية في سيلانيك في 1883م وبعد أربع سنوات تخرج في المدرسة الابتدائية العسكرية ثم الثانوية في موناستر بالبلقان حيث الفتنة المتأججة على الخلافة، وتخرج في موناستر في 1899م. ثم أرسل إلى الكلية الحربية في اسطنبول وتخرج فيها في 1902م. ثم التحق بكلية أركان الحرب، وتخرج فيها في 1905، والتحق بالجيش الخامس في دمشق ضابطا برتبة رائد وهو ابن الخامسة والعشرين من عمره، وفي الشام عين في لواء الفرسان الثلاثين، وبقي هناك سنتين أين أتم تدريبه، فأصبح برتبة آغاس (بين الرائد والمقدم) وبمعونة أصحابه نقل إلى سيلانيك في صيف 1907م، وعين في دائرة أركان الجيش الثالث وهناك انضم إلى جمعية الاتحاد والترقي (أرمسترونج، 1952، 53).

1. إجراءات التغيير الكمالية

أ. في المجال السياسي

انسجاما مع التطورات التي شهدتها تركيا في مرحلة ما بعد الحرب لاسيما في النظام السياسي، كانت القيادة الكمالية قد وضعت دستورا أسمته "قانون التشكيلات الأساسية" وذلك في 20 جانفي1921م في أثناء النضال الوطني احتوى على 22 مادة قائمة على أساس قاعدة حكم الشعب (الجواد، 2009م، 15).

ولإسقاط الخلافة لم يجرؤ مصطفى كمال على فعل ذلك دفعة واحدة؛ بل سعى إلى إلغاء ميراث الدولة العثمانية والخلافة على مرحلتين؛ كانت الأولى في 1922م تمثلت في إلغاء السلطنة أي لقب السلطان وما معه من سلطاته السياسية، ثم أثنى في المرحلة الأخرى على الخلافة نفسها وقام بإلغائها في 1924م. فمنذ انتهاء معارك التحرير في سبتمبر 1922م إلى إعلان الجمهورية التركية في 29 أكتوبر 1924 جرت تطورات هي من الأهمية بمكان في تعزيز قبضة مصطفى كمال على سلطة البلاد.

تمثلت الخطوة الأولى في إلغاء السلطنة في الفاتح من نوفمبر 1922م بناء على قانون صدر من المجلس الوطني. لقد كان ذلك عقب الدعوة التي تلقّاها من الحلفاء كل من حكومة إسطنبول وحكومة أنقرة لانتداب ممثلين عنهما إلى مؤتمر لوزان للتفاوض بشأن معاهدة صلح جديدة بدلا عن معاهدة سيفر التي ولدت ميتة، فاستغل مصطفى كمال الفرصة لوضع حدّ لازدواجية السلطة في البلاد، وأعلن إلغاء السلطنة مبررا ذلك بأنّ السلطان محمد الخامس كان خائنا للوطن ولم يعد جديرا بأن يمثّل إرادة الدولة التركية، وتبقى حكومة أنقرة هي الأكثر تمثيلا للشعب التركي. وبإلغاء السلطنة تحقّق فصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية التي كانت متمركزة في شخص السلطان (بروكلمان، 1986، 714).

كان إلغاء السلطنة في 1نوفمبر 1922م، وتم إبلاغ اسطنبول بهذا القرار، بعد ذلك قام المجلس بانتخاب عبد المجيد أفندي خليفة وتم تنصيبه اسميا وبشكل مؤقت مجردا من الصلاحيات، كما أصدر مصطفى كمال بلاغا بمحاكمة الخليفة المخلوع ووزرائه بتهمة الخيانة العظمى فغادر اسطنبول مستقلا سفينة حربية إنجليزية إلى مالطة في 17نوفمبر 1922م (خانكي، 1988، 17).

ولقد نصت معاهدة لوزان التي مثّل تركيا فيها وفد من حكومة أنقرة برئاسة عصمت إينونو بتاريخ 24 جويلية 1923م، على عودة السيادة التركية إلى الأراضي التي تشمل تركيا حاليا بعد فصل لواء الموصل،

واستعادة تراقيا وأزمير إلى السيادة التركية من الاحتلال اليوناني عقب الحرب العالمية الأولى، وألغيت الامتيازات الأجنبية، وتم جلاء القوات الأجنبية الفرنسية والإنجليزية والإيطالية من جميع الأراضي التركية (ظاهر، 1992، 54). وفي أوائل أوت 1923م صادق المجلس الوطني على هذه المعاهدة وبذلك تكللت جهود الغازي مصطفى كمال باستقلال تركيا، وتحققت له شرعية مشروع تغريب تركيا (أرمسترونج، 1952، 188).

وبموجب معاهدة لوزان انسحبت جيوش الحلفاء من اسطنبول والأراضي التركية، وقد تم ذلك بنهاية سبتمبر 1923م، دخلت قوات الجيش التركي التابع لحكومة أنقرة اسطنبول في 6 أكتوبر1923م، وبموجب القانون الذي أصدره المجلس الوطني تم اعتماد أنقرة عاصمة رسمية لتركيا بدلا من اسطنبول. وفي 15 أكتوبر1923م أقر المجلس الوطني دستورا جديدا وتم التصويت على إعلان الدولة التركية جمهورية تستمد سيادتها من الشعب وذلك في 29أكتوبر1923م، وانتخب مصطفى كمال أول رئيس للجمهورية التركية وعصمت إينونو أول رئيس لوزرائها. وبذلك لم يبق أمام مصطفى كمال سوى إلغاء منصب الخليفة المجرد أصلا من كامل الصلاحيات، وبالتالي إلغاء الخلافة التي تعتبر العائق الوحيد الذي قد يهدده في منصبه، وقد نجح مصطفى كمال للوصول إلى هدفه عن طريق المجلس الذي صوت لرئاسته، ووافق على اقتراحه المتمثل في أن تكون رئاسة الجمهورية لمدة أربع سنوات ويعاد انتخابه إذا ظل يحتفظ بثقة الشعب (شلبي، 2001م، 58- 59)، وأن يكون رئيس الجمهورية هو الذي يعين مجلس الوزراء ويقترح رئيس الوزراء أعضاء وزارته، وصار مصطفى كمال رئيسا للوزراء التنفيذيين لكي يمسك بمجلس الأمة والحكومة، وأطلق على هذه الوزارة اسم هيئة الوزراء التنفيذيين، وأسند للمجلس الصلاحية التشريعية، وكذلك الصلاحية التنفيذية بناء على اقتراح مصطفى كمال، وأطلق على هذا وحدة القوى، وكان هذا علامة الاستبداد والتحكم (درويش، 1998، 107).

وكان عبد المجيد آخر الخلفاء قد جرد من كل سلطة حقيقية فلم يعد له دخل بقضايا البلاد السياسية والإدارية (مخلوف، 2002، 58). ولقد اتخذ مصطفى كمال قراره الخطير بإلغاء الخلافة الإسلامية بعد خمسة شهور من اعتلائه الرئاسة، وكان قرار إلغاء الخلافة في3 مارس 1924م بعد مرحلة تحضير واستعداد لهذه الخطوة بالغة التأثير والنتائج الخطيرة والهامة على الشعب التركي المسلم والأمة الإسلامية، وكان مصطفى

كمال أثناء فترة الاستعدادات يمهد لهذا القرار من خلال خطبه التي يهاجم فيها الخلافة وأنها باتت منحلة وعديمة الأهمية والتأثير(بروكلمان، 1986، 214).

ولما أعلن مصطفى كمال قرار إلغاء الخلافة في 1924م أصدر المجلس الوطني القوانين المرقمة ب 431 و430 و429 التي قررت إلغاء الخلافة الإسلامية وإخراج الخليفة مع جميع أفراد عائلته من البلاد ، كما قررت إلغاء وزارة الأوقاف ووزارة المحاكم الشرعية، ونصت على ربط جميع المؤسسات الدينية والعلمية في تركيا بوزارة المعارف أي إلغاء المدارس الدينية. لقد جعل أتاتورك همه الأول أن يكمل الهدم قبل أن يشرع في البناء كي يفصل تركيا عن ماضيها تماما، فحول المملكة إلى جمهورية، وفصل الدين عن الدولة، وأزال كل أثر للإمبراطورية العثمانية، وصار عليه أن يغير عقول الشعب بأكمله من خلال تغيير أفكارهم القديمة وعاداتهم وأزيائهم وأساليب حياتهم. وكانت هذه المهمة أصعب بكثير من إعادة بناء الكيان السياسي (الزين، 1996، 213).

ب. في المجال الاجتماعي والاقتصادي

عمل مصطفى كمال وأتباعه في الميدان الاجتماعي الثقافي منذ الأيام الأولى من حرب الاستقلال على تخويف الناس واستنفارهم خلفهم وبعث هم الأهالي. (شاكر، 1997،52). ومعلوم أنّ الطربوش رمز الدولة العثمانية، وكان مصطفى كمال يعلم أنه سيلقى مقاومة عنيفة من الشعب الذي سيشعر أنه طعن في شعاره القومي فعمل على أن يصل إلى ذلك بالتدرج، فبدأ فرض ارتداء القبعة على حرسه الخاص، ثم عمم القبعة على الجيش وبث في صفوفه من يشرح للجنود أفضليتها في حماية الرأس من الشمس والمطر ، وباعتبارها لباس المتمدنين. ثم أصدر أمرا في 1924م بمنع ارتداء الطربوش (أرمسترونج، 1952، 214)، فانتشر رجال البوليس في الشوارع الرئيسية وأخذوا يصادرون الطرابيش من فوق رؤوس المارة، وحكم على المتمردين بالشنق فسارع كل تركي إلى شراء القبعة وارتدائها (شاكر، 1997،53).

أما إلغاء الحجاب الذي فرضه مصطفى كمال فقد اعتبر استهتارا بالإسلام وازدراء بالأمة وشعائرها، باعتباره واجبا شرعيا في الإسلام يحرم تركه، والمرأة التركية مسلمة، والإسلام يشكل دين الغالبية العظمى من

السكان (الجندي، 2007م، 15)، كما منع تعدد الزوجات، وعدل قوانين المواريث الإسلامية فسوى بين الرجل والمرأة وأباح للمرأة الخروج والرقص والسفور وأباح لها الزواج بمن تشاء من أي دين (هيرمان، 2013، 111).

وفي هذا السياق صدرت طوابع بريد جديدة تحمل صورة "الذئب الأغبر" رمز الأتراك القدامى، وأمر مصطفى كمال بإلزام المدارس الأجنبية بتعليم لغة البلاد، واستخدم مدرسين أتراكا، وحتم أن تكون الدراسة الابتدائية مقصورة على المدارس التركية وحدها، وقضى بوجوب حصول الراغبين في الزواج على شهادات رسمية بخلوهم من بعض الأمراض بغية خلق جيل صحيح الجسم يخدم البلاد، ولتأهيل أنقرة عاصمة للبلاد، استدعى من برلين وفيينا خبراء أخصائيين في تخطيط المدن وأمر بنزع ملايين الأشجار، وإنشاء الطرق وردم المستنقعات لمكافحة الأوبئة (الجنيدي، 2007، 11). ولقد ظلّت أفكار التغيير متقوقعة في العاصمة أنقرة في البداية، وحاول حزب الشعب بكل الطرق النفاذ إلى المناطق الريفية التي كان يراها الكماليون مناطق غير متحضرة (أرمسترونج، 1952، 215).

ولقد ركّز مصطفى كمال في منهجه الداعي إلى العلمنة على تحجيم دور الدين من خلال جملة من التشريعات منها إلغاء الصوفية وحظر طقوسها ومصادرة أملاكها، وعمل على توحيد هندام رجال الدولة بمن فيهم رجال الدين، وفرض على المخالفين عقوبات وصلت حد الإعدام. ولم تقتصر توجهات القادة الأتراك نحو الغرب على اقتباس مظاهر الحياة من المجتمعات الغربية وإنما تعدى الأمر إلى اقتباس القوانين والتشريعات الأجنبية، ومحاولة تطبيقها على المجتمع التركي (حلمي، 1997، 47).

واستمرت مسيرة التحديث التغريبية؛ ففي 1 نوفمبر 1928 م أقر المجلس الوطني قانونا يقضي بإدراج الحروف اللاتينية واستعمالها بدلا من الحروف العربية (الزين، 1996،255)، ولقد أرغم مصطفى كمال الشعب على التخلّي عن الحروف العربية بحجة أنها لا تتجاوب مع اللسان التركي وطريقة نطقه، ما جعل قراءتها وكتابتها حسبه وقفا على رجال الدين والقلة المثقفة بينما يريد هو أن يعمم القراءة والكتابة لجميع الشعب. ثم أمر بترجمة القرآن إلى اللغة التركية. عندها ثارت ثائرة رجال الدين إلا أن مصطفى كمال طوق ثورتهم وأخمدها، وفسر رغبته في ترجمة القرآن بأنه أراد خدمة الدين الإسلامي. وبعد أن نجح في تحقيق انقلابه اللغوي انتقل إلى انقلاب آخر فقد صدر تشريع في 1928م يقضي بتعديل المادة الثانية من الدستور التي

تنص على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، وبتعديل صيغة القسم الوارد في المادتين "16" و"38" من الدستور فأبدلت من (أقسم بالله) إلى (أقسم بشرفي) (أوغلو، 2006، 70).

وفي مجال الأحوال الشخصية أرغم مصطفى كمال كل تركي على اتخاذ اسم عائلة ينتسب إليها اسمه وأسماء أفراد عائلته في سجلات تقييد جديدة أعدت لهذه الغاية، ذلك أن الأتراك لم يكن لديهم أسماء عائلية فكان كل شخص يكتب اسمه مضافا إلى اسم والده؛ فبدأ بنفسه فاتخذ "أتاتورك" أي أبو الأتراك لقبا لنفسه ولعائلته، وهكذا فعل جميع أفراد الشعب التركي، وفي سنة 1934م كان لجميع الأتراك ألقاب عائلية جديدة، (أوغلو، 2006، 71). ولقد ركز أتاتورك على تتريك الإسلام فتم في 22 جانفي1932م تلاوة القرآن الكريم باللغة التركية وبعدها تم تتريك الآذان في 6 ماي 1935م، كما تم تغير عطلة نهاية الأسبوع من يوم الجمعة إلى يوم الأحد في قرار صدر في ماي 1935م (فرج الله، 2006، 162).

وظل حزب الشعب الجمهوري وبشكل تدريجي يكرس مفهوم أن الحزب والدولة مكملان لبعضهما، ومن هذا المنطلق اندمج حزب الشعب بجميع مؤسسات الدولة، فشعر مصطفى كمال بأنه قد آن الأوان لإدخال المبادئ الكمالية فدعا لأجل ذلك 153 نائبا وعلى رأسهم عصمت إينونو إلى تعديل الدستور، وبالفعل قدمت لائحة في 5 فيفري 1937م تعديلا للمادة الثانية التي أدخلت فيها مبادئ حزب الشعب الجمهوري أو ما يعرف بالسهام الستة وهي: الجمهورية والقومية والشعبية والعلمانية والانقلابية والأتاتية[13]، أكدت هذه الخطوة على ترسيخ سلطة حزب الشعب الجمهوري بحيث أصبح من يخرج عن سلطته خارجا عن الدستور (هلال، 1999، 15).

وظل الحال على ما هي عليه إلى حين وفاة مصطفى كمال أتاتورك في العاشر من نوفمبر1938م على إثر مرض عضال وفي اليوم التالي أنتخب عصمت إينونو رئيسا للجمهورية من قبل 348 نائبا وهو العدد الكلي للمجلس الوطني الكبير (بروكلمان، 1968، 705).

2. المعارضة الإسلامية لأتاتورك

أ ـ موقف سعيد النورسي من السياسة الكمالية

افتتح سعيد النورسي[14] نشاطه بمطالبته بفتح المدارس بعد انتقاله إلى اسطنبول في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ثم تطوع للقتال فأسره الروس ونفوه إلى سيبيريا، ولكنّه تمكن من الفرار، والعودة إلى تركيا فانضم إلى حركة مصطفى كمال التي كانت تستهدف تحرير الوطن ثم اختلف معه فنفته السلطة إلى غرب البلاد، وظل بين نفي وسجن وتحديد إقامة من 1928م إلى 1950م، ألّف خلالها 1130 كتاب سماها (رسائل النور) شرح فيها الإسلام بأسلوب استهوى الشباب وأصبح قراء هذه الرسائل يسمون "طلاب رسائل النور" وبلغ عددهم 03 ملايين شاب تركي، وقد أصبحت هذه الجماعة القوة الحقيقية في الجامعات التي سحقت حزب الشعب حزب أتاتورك وعزلت خلفه عصمت إينونو من الحكم (الجنيدي،2007، 21).

غير أنّ السلطة لم تدعه يواصل عمله ولفقت تهمة ضده وضد العديد من أتباعه وساقتهم إلى محكمة الجرائم، وقد عمل هذا الرجل على أداء رسالته فكتب ما نفع به الناس وحفظ الله له ما كتب فوصل إلى كل مكان وانتفعت به الملايين وحرر الفكر الإسلامي التركي من التبعية (الجنيدي،2007، 23).

كان النورسي عالما بكل أساليب الاتحاد والترقي والكماليين، مؤمنا أن دعوة القرآن هي المنطلق الوحيد للإصلاح ودعا الشعب إلى التمسك بالقرآن الكريم والتحذير من الوقوع في حبال الغرب مبينا لهم أن البديل الوحيد للإسلام هو العبودية وأن المسير في ركاب الغرب يؤدي إلى فناء الذاتية. وقد عاش النورسي 30 عاما بعد أتاتورك إلى 1968م، أفسح الله فيها العمل لدعوة الحق، وقد توفّي النورسي عن عمر ناهز 86 سنة بعد أن ترك تراثا طيبا وجيلا مؤمنا مثّل العماد الأساسي للنهضة الحضارية في تركيا (ملم، 2010، 41).

ب ـ انعكاسات المقاومة النورسية

ظهرت نتائج الفكر النورسي بعد وفاة أتاتورك وما أفرزته الحرب العالمية الثانية على المجتمع التركي من نتائج، تمثلت في البداية بقيام نظام التعددية الحزبية منذ 1946م الذي كان أحد أسبابه المطالب الاجتماعية بتشكيل تنظيمات سياسية إسلامية تعبر عن تطلّعاتها الاجتماعية والاقتصادية (الجليلي،2000، 155).

ونتيجة للمدّ الإسلامي الذي عرفته تركيا، وعبرت عنه حكومة عدنان مندريس، تحرك الجيش التركي في أول انقلاب عام 1960م مستغلاّ موجة الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية؛ غير أن الحكومة التي

تشكّلت بعد الانقلاب شرعت تفكّر جديا في أهمية التيار الإسلامي بالنسبة للحياة اليومية للشعب التركي، ولم تستطع تجاوز الدور الحساس للإسلام؛ فقد اتخذت منه بعدا إيديولوجيا في الحياة السياسية التركية. وفي الوقت ذاته كان التصميم ثابتا على إبقاء الدين بعيدا عن أيدي المحافظين والرجعيين، ومعنى ذلك أن الجيش سعى منذ الستينات إلى فسح المجال للتيار الإسلامي بالعمل السياسي، ولكن ضمن السياقات البرلمانية وتحت مراقبة النخبة الكمالية (الجليلي،2000، 156).

نتائج الدراسة

إن النتائج التي توصلنا إليها بعد هذه الدراسة تبقى نسبية وقابلة للمراجعة وذلك بالاعتماد على معطيات جديدة، ومن خلال ما تم عرضه ومناقشته من مادة علمية يمكن استخلاص النقاط التالية:

كان رجال الدولة العثمانية في عهدها الأخير يعتقدون أن تخلّف الدولة العثمانية يعود إلى عدم أخذهم بالنظم الغربية، في وقت سبقت فيه أوروبا الدول الإسلامية في التقدم التكنولوجي، وبالتالي أخذت الدولة تقتبس النظم الغربية في الإدارة والجيش من غير معايير أو مقاييس واضحة.

كانت الدول الأوروبية عازمة على الضغط على الحكومة العثمانية للقيام بخطوات الإصلاح على النهج الغربي، والفكر الأوروبي والمبادئ العلمانية، وقامت بتنفيذها بواسطة قناصلها وممثليها، وعن طريق عملائها ممن تشربوا أفكارهم من رجال الدولة.

عرفت الدولة العثمانية في أواخر عهد السلطان عبد الحميد الثاني الاضطراب والضعف، ويرجع ذلك إلى ما تم منحه من امتيازات سياسية ودينية للدول الأجنبية، مما أدى إلى خلع السلطان من قبل جمعية الاتحاد والترقي التي كان من ورائها قادة الماسونية. وفي ظل هذه الظروف ظهرت شخصية مصطفى كمال أتاتورك الذي استطاع الانجليز واليهود أن يدفعوا به نحو زعامة الدولة العثمانية.

لم تستطع الدولة العثمانية الصمود أمام التحديات الأجنبية والمؤامرات والحركات القومية الماسونية والصهيونية، التي تكاتفت جميعها وأطاحت بالدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وقامت مكانها دولة تركيا الحديثة العلمانية.

رأى مصطفى كمال أتاتورك أن أفضل نظام لحكم الدولة وتسييرها هو النظام العلماني، فباشر سلسلة من التغييرات التي استهدفت فصل الدين عن الدولة مما أدى لظهور تركيا العلمانية. وحاول أن يكمل الهدم قبل أن يباشر البناء وذلك بالقضاء على كل آثار النظام القديم، فأتبع إسقاط السلطنة بإلغاء الخلافة، فكان هذا بمثابة دق المسمار الأخير في نعش الدولة العثمانية.

سعى أتاتورك إلى سلخ تركيا من عقيدتها وإسلامها وأمعن في محاربة التدين والرموز والتقاليد العثمانية، بعدها قام بإجراءات حاول من خلالها تعويض ذلك بمضامين جديدة وفق النمط المعيشي الأوروبي، والتوجه الطوراني الوطني بالدعوة إلى القومية التركية التي كانت قبل الإسلام.

لما تمادى أتاتورك في إجراءاته التي حاول بها تغيير تركيا جذريا برزت شخصيات على الساحة أعلنت رفضها لذلك، من أبرزها العالم التركي الجليل سعيد النورسي الذي حاول أن ينير عقول الأتراك وقلوبهم ويحافظ على أصالتهم التركية والإسلامية.

ولقد أفضى ذلك بعد حين إلى تبلور التوجه الإسلامي في برنامج حكومة عدنان مندريس إلا أن الحكومة التي تشكلت بعد الانقلاب الذي قاده الجيش التركي في 1960م بدأت تفكر جديا في أهمية التيار الإسلامي للحياة اليومية للشعب التركي ولم تستطع تجاوز الدور الحساس للإسلام فقد اتخذت منه بعدا إيديولوجيا في الحياة السياسية التركية، وفي الوقت ذاته كان التصميم معقودا على إبقاء الدين بعيدا عن أيدي المحافظين والرجعيين.

توصيات الدراسة

تعتبر هوية الشعب هي الأرضية التي يتأسس عليها نظام الحكم، حتى يكون هذا النظام معبرا منطقيا عن إ رادة الشعب، ومبررا شرعيا للحكم باسمه وممارسة جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية نيابة عنه.

وانطلاقا من هذه القاعدة الديموقراطية فإن التجربة الكمالية وإن أخذت في الحسبان المكون القومي لهوية الشعب التركي، إلاّ أنها ألغت المكّون الديني للهوية، فلم تعبر بما يكفي عن إرادة الشعب وتطلعاته، فكان ذلك عاملا أساسيا لمحدودية التجربة الكمالية وجمودها، وتحجيم دور تركيا الإقليمي.

غير أنّ أصالة الشعب التركي من جهة، وحيوية نخبه الفكرية الأصيلة من جهة أخرى؛ كانتا أساسين متينين لانطلاق مرحلة جديدة من النضال الوطني وتصحيح هوية النظام السياسي التركي بما يؤهله لتمثيل حقيقي للأمة التركية واستعادة دورها الإقليمي والحضاري.

أنّ ما يجري من إصلاحات في تركيا اليوم يندرج ضمن التصحيحات التي تتطلّبها المرحلة من أجل الوصول إلى المصالحة بين مفهومي الأمة والدولة، وإلى التناغم بين مفهومي الأصالة والمعاصرة، والانسجام بين مفهومي الثقافة والحضارة.

الهوامش

[1]. السلطان عبد الحميد الثاني: هو عبد الحميد بن عبد المجيد الأول، السلطان الرابع والثلاثون من سلاطين آل عثمان، تولى عرش الدولة وهو في 34 من عمره، ولد في 21سبتمبر 1842م، قدم خدمات جليلة للدولة في مختلف المجالات، توفي سنة 1918م إثر نزيف داخلي عن عمر يناهز 78 سنة، انظر: رزق الله منقريوس الصرفي، تاريخ الدولة الإسلامية، مطبعة الهلال، مصر، 1908م، ص167.

[2]. معاهدة أياستيفان Aye stepehen أو سانت ستيفانوس تحتوي على 29 مادة، أعطت الاستقلال لكل من رومانيا، الصرب، الجبل الأسود، ومنحت بلغاريا استقلال ذاتي مع اعترافها بسيادة السلطان، ولم يبق للعثمانيين في أوروبا سوى منطقة ضيقة في شبه جزيرة البلقان، انظر: السلطان عبد الحميد الثاني، مذكراتي السياسية 1891-1908م، ط2، مؤسسة الرسالة، (د.م.ن)، 1997م، ص26.

[3]. من الأعضاء البارزين في جمعية تركيا الفتاة، وكان أول رئيس لأول مجلس نيابي في الدولة العثمانية بعد أن أعيد العمل بالدستور سنة 1908م، انظر سليمان بن صالح الخراشي، كيف سقطت الدولة العثمانية، دار القاسم للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، 1420هـ ، ص23.

[4]. كامل باشا: القبرصي، ولد سنة 1832م وقيل 1826م في مدينة لفقوشة بقبرص، انتقل إلى مصر ودرس بالمدرسة العسكرية بها، وفي سنة 1851م انتقل إلى الأستانة ثم عين مديرا للأوقاف بقبرص ثم وزيرا للأوقاف، ثم تولى رئاسة الوزارة في الدولة العثمانية ، انظر: سليمان بن صالح الخراشي، المرجع السابق، ص51.

[5]. جمعية دينية تكونت في الأستانة وأعلن عنها في 5 أفريل 1909م بعد اجتماع حاشد في جامع أيا صوفيا، وقد أنشئت هذه الجمعية لمجابهة المنظمات والجمعيات الماسونية خصوصا جمعية الاتحاد والترقي، انظر: نفسه، ص48.

[6]. ولد بأدرنة، ودرس بسالونيك مدة من الزمن وتقلد مناصب عديدة بالدولة العثمانية، قدم خدمات كبيرة لجمعية تركيا الفتاة، ولما انهزمت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى هرب إلى ألمانيا حيث قتل هناك سنة1921م، انظر: سليمان بن صالح الخراشي، المرجع السابق، ص55.

[7]. أنور بن أحمد بك ترج من الكلية الحربية بالأستانة برتبة رئيس، انظم إلى جمعية الإتحاد والترقي وتقلد عدة مناصب عسكرية، حكم البلاد مع طلعت و جمال باشا حتى انهزام الدولة في الحرب العالمية الأولى حيث فر إلى الخارج، قتله الروس في سمرقند عام1922م، انظر: سليمان بن صالح الخراشي، المرجع السابق، ص55.

[8]. تخرج من المدرسة العسكرية بالأستانة، تقلد مناصب عسكرية بالدولة وصار يترقى فيها إلى أن عين وزيرا للدولة العثمانية ورئيسا للحكومة في بلاد الشام التي اتخذها مقرا لقيادته، لما انهزمت الدولة في الحرب العالمية الأولى فر إلى الخارج، قتله الأرمن سنة 1922م، انظر: نفسه، ص56.

[9]. كانت بين روسيا وفرنسا وبريطانيا حصلت روسيا بمقتضاها على المضيقين والأستانة بالإضافة إلى الشاطئ الغربي للبوسفور وبحر مرمرة والدردنيل، وكل ما تبقى للدولة العثمانية من أراضي في أوروبا، وتم الاتفاق على أن تكون الأستانة ميناء حر لدول الوفاق، والعمل على فصل الأراضي الإسلامية المقدسة في الحجاز وباقي شبه الجزيرة العربية وأملاك تركيا العربية الأخرى عن الإمبراطورية ووضعها تحت حكم عربي (طوران، 1985، 289).

[10] تمت بين دول الوفاق وإيطاليا التي وعدت بكامل السيادة على جزر الدوديكانيز وليبيا، والحصول على جزء من ساحل الأناضول الواقع على البحر المتوسط في حالة تقسيم أملاك الدولة العثمانية في آسيا بعد الحرب (سوادي، 2007م، 216).

[11] بين فرنسا وبريطانيا، حيث حصلت فرنسا على سوريا والجزء الجنوبي والشرقي من الأناضول، وحصلت بريطانيا على جنوبي العراق وبغداد وميناءي حيفا وعكا في فلسطين، وبعد أن انضمت إليهما روسيا حصلت على ولايات أرضروم وطرابزون وجزء كبير من شمالي كردستان يمتد حتى الحدود الفارسية، وقد بقيت هذه الاتفاقية سرية حتى أذاعها البلاشفة الروس بعد الثورة البلشفية في نوفمبر 2017 (للمزيد انظر: نوار،2000م، 134؛ وسوادي، 2007م، 216).

[12] هدنة مودروس: بدأت القوات العثمانية تلقي سلاحها واستعد الحلفاء لاحتلال الأستانة طبقا للاتفاقيات التي عقدت أثناء الحرب، ووقعت الأستانة الهدنة تحت الاحتلال المشترك بقيادة الأميرال كالثروب باعتباره مندوبا ساميا تساعده لجنة ثلاثية تضم مندوبا عن كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا. للمزيد انظر: (نوار، 2000، 134).

[13] الأتاتية ETATISM أو كما يطلق عليها بالتركية EVELOTELIK وهو مصطلح يعني إشراف الدولة على مختلف النواحي الاقتصادية.

[14] ولد سعيد النورسي في قرية (نورس) الواقعة شرقي الأناضول في تركيا عام 1244هـ/1877م من أبوين صالحين، ونشأ في بيئة كردية يخيم عليها الجهل والفقر، ولقد بدت على هذا الفتى علامات الذكاء والفطنة منذ طفولته، بنيله الإجازة العلمية وهو ابن 14 سنة. للمزيد انظر: (الملم، 2010، 41).

المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1. أرمسترونج، هـ.س. (1952). الذئب الأغبر مصطفى كمال. ط1. دار الهلال. القاهرة. مصر.
2. أصاف، حضرة عزتلو يوسف بك. (1995). تاريخ سلاطين بني عثمان من نشأتهم حتى الآن. ط1. مكتبة مدبولي. القاهرة. مصر.
3. السلطان، عبد الحميد الثاني. (1997). مذكراتي السياسية 1891ـ1908م. ط2. مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان.
4. الصرفي، رزق الله منقريوس. (1908). تاريخ الدولة الإسلامية. مطبعة الهلال. القاهرة. مصر.
5. فريد بك، المحامي محمد. (1981). تاريخ الدولة العثمانية العلية. تح: إحسان حقي. ط1. دار النفائس. بيروت. لبنان.

ثانيا: المراجع

6. الجندي، أنور . (2007). يقظة الإسلام في تركيا. ط1. دار الأنصار. القاهرة. مصر.
7. الجواد، سعاد حسن. (2009). تركيا في سنوات الحرب العالمية 1939ـ1945م. ط1. دار دجلة. عمان. الأردن.
8. الخراشي، سليمان بن صالح. (1420هـ). كيف سقطت الدولة العثمانية. ط1. دار القاسم للنشر والتوزيع. الرياض. السعودية.
9. الزين، مصطفى. (1996). ذئب الأناضول. ط1. دار روتابريت. باب اللوق. القاهرة. مصر.
10. الهلالي، محمد مصطفى. (2004). السلطان عبد الحميد الثاني من الإنصاف والجحود، دار الفكر. دمشق. سورية.
11. أوزوتا، يلماز. (1990). تاريخ الدولة العثمانية. تر: عدنان محمود سلمان. ط1، دار الهلال. اسطنبول. تركيا.
12. أورخان، محمد علي. (1407هـ/1986م). السلطان عبد الحميد الثاني: حياته وأحداث عهده. ط1. دار الوثائق. الكويت.
13. أوغلو، أحمد داوود. الفلسفة السياسية. تر: إبراهيم بيومي غالم. ط2. دار الشروق. مصر. 2006.
14. أوغلي، أكمل الدين إحسان. (1999). الدولة العثمانية تاريخ وحضارة. تر: صالح سعداوي. منظمة المؤتمر الإسلامي. إسطنبول. تركيا.
15. بركات، محمد. (2007). الحرب العالمية الأولى قصة الأطماع ومأساة الصراع. ط1. دار الكتاب العربي. دمشق. سورية.
16. بروكلمان، كارل.(1986). تاريخ الشعوب الإسلامية. تر: أمين فارس ومنير البعلبكي. ط5. دار العلم للملايين. بيروت. لبنان.
17. حراز، السيد رجب.(1970). الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب 1840ـ1909م. ط1. معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة. مصر.
18. حلاق، حسين. (1986). موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897ـ1909م. ط3. الدار الجامعية. بيروت. لبنان.

19.حلمي، مراد. (1997). لكل زعيم قصة كمال أتاتورك. ط1. دار المعارف. القاهرة. مصر.

20.خانكي، بك عزيز. (1988). ترك وأتاتورك، المطبعة المعاصرة. القاهرة. مصر.

21.رامزور، أرنست. (1960). تركيا الفتاة وثورة 1908. تر: صالح العلي. دار مكتبة النجاة. بيروت. لبنان.

22.درويش، هدى. (1998). الإسلاميون وتركيا العلمانية (نموذج الإمام سليمان حلمي). ط1. دار الأفاق العربية. القاهرة. مصر.

23.سوادي، هشام هاشم. (2007). تاريخ العرب الحديث 1516. 1918 من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى .ط1. دار الفكر. بيروت. لبنان.

24.شاكر، محمود. (1997). التاريخ الإسلامي المعاصر. تاريخ تركيا1924. 1989م. ط2. المكتب الإسلامي، بيروت. لبنان.

25.شلبي، عبد الودود. (2001). جنرالات تركيا لماذا يكرهون الإسلام، دار الطباعة الإسلامية. القاهرة. مصر.

26.طوران، مصطفى. (1985). أسرار الانقلاب العثماني. تر: كمال خوجة. ط4. دار السلام. بيروت. لبنان.

27.ظاهر، تركي. (1992). أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر. ط2. دار الحسام. بيروت. لبنان.

28.عبد الرحيم، عبد الرحمان. (1998). تاريخ العرب الحديث والمعاصر. ط6. دار الكتاب الجامعي. القاهرة. مصر.

29.عبد، نادية ياسين. (2014). الاتحاديون: دراسة تأريخية في جذورهم الاجتماعية وطروحاتهم الفكرية. ط1. مكتبة عدنان. دمشق. سورية.

30.عمر عبد العزيز، عمر. (2000). تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1815. 1919. دار الجامعية. بيروت. لبنان.

31.فرج الله، عبد الباري. (2006). الاختراق اليهودي للمجتمعات الإسلامية. ط1. دار الآفاق العربية. القاهرة. مصر.

32.مخلوف، ماجدة. (2002). الخلافة في خطاب أتاتورك. ط1. دار الآفاق العربية. القاهرة. مصر.

33.مخول، موسى. (2007). موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن 20. ط1. دار بيسان للنشر. بيروت. لبنان.

34.نوار، عبد العزيز سليمان. (2000). التاريخ المعاصر من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية. ط6. دار النهضة العربية. بيروت. لبنان.

35.هلال، رضا. (1999). السيف والهلال. دار الشروق. القاهرة. مصر.

36.هيرمان، راينر. (2013). تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية. تر: عادل، علا. ط1. دار الهيئة المصرية للكتاب. القاهرة. مصر.

37.ياغي، إسماعيل أحمد. (1995). الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط1. مكتبة العبيكان. السعودية.

ثالثا: المقالات

38.الأفغاني، سعيد. (1976). "سبب خلع السلطان عبد الحميد الثاني". مجلة العربي. (169). الكويت.

39.محمد رشيد، رضا. (1913). "المؤتمر العربي بباريس وحزب اللامركزية بمصر". مجلة المنار. (5). القاهرة. مصر.

40.الجليلي، طلال يونس. (2000). "التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية". رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الدراسات التاريخية، جامعة الموصل. مجلة آفاق الثقافة والتراث. (31). الإمارات.

رابعا: الرسائل الجامعية

41.لمام، إبراهيم. (2010). "المنهج الدعوي في فكر بديع الزمان النورسي من خلال رسائله". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الإسلامية، جامعة العقيد الحاج لخضر. باتنة. الجزائر.